The Role of Zakat in Automatic Equilibrium in the Islamic Economy Using the input-output Model

Dr. Ziad M. Obeidat[(1)*]

Received: 04/01/2023 Accepted: 07/03/2023 published: 10/03/2024

Abstract

The study aimed to elucidate the role of Zakat in contributing to achieving automatic equilibrium in the economy quantitatively through the use of the input-output model. The study relied on a descriptive approach involving the analysis of quantitative data relevant to the discussion. The study addressed the effectiveness and efficiency of financial instruments of public policy and their role in contributing to achieving automatic equilibrium in both traditional and Islamic economies.

The study concluded that Zakat has an impact on increasing total demand as measured quantitatively using the input-output model, which works to establish automatic equilibrium in the economy. The study recommended the inclusion of Zakat as a financial tool utilized by the state in its public policies to achieve its economic and social objectives, ensuring the attainment of economic equilibrium. Additionally, it suggested the possibility of employing quantitative methods and mathematical models to study the behavior of economic variables in the Islamic economy.

Keywords: Zakat, automatic equilibrium for Islamic economy, inputs and outputs model.

دور الزكاة في التوازن التلقائي في الاقتصاد الإسلامي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات

د. زياد محمد محمود عبيدات

ملخص

هدفت الدراسة لبيان دور الزكاة في الإسهام بتحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد بأسلوب كمي عن طريق استخدام نموذج المدخلات والمخرجات، واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي المتضمن تحليل المعطيات الكمية التي تخص الدراسة محل النقاش.

وتناولت الدراسة مدى فاعلية وكفاءة الأدوات المالية للسياسة العامة، ودورها في كيفية الإسهام بتحقيق التوازن التلقائي في الاقتصاد التقليدي والإسلامي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً للزكاة في زيادة الطلب الكلي من خلال القياس الكمي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات؛ الأمر الذي يعمل على إحداث التوازن التلقائي في الاقتصاد. وأوصت الدراسة بضرورة إدراج الزكاة كأداة مالية

(1) Associate Professor, Department of Islamic Banking, International Islamic Sciences University, Amman - Jordan.

* ***Corresponding Author:*** Zyad.obeidat@swise.edu.jo

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v20i1.381

تستخدمها الدولة في سياساتها العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد، إضافة إلى إمكانية توظيف الأساليب الكمية والنماذج الرياضية لدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.
الكلمات المفتاحية: الزكاة، التوازن التلقائي للاقتصاد الإسلامي، نموذج المدخلات والمخرجات.

المقدمة:

تستمد الزكاة أهميتها من تشريعات الإسلام المالية الضامنة لوجود بيئة اقتصادية سليمة تنظم عمل المال لتحقيق مصالح الأفراد والمجتمع الاقتصادية والاجتماعية تحت مبدأ التكافل من خلال زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم تحقيق مستويات مقبولة من التوظيف والانتعاش الاقتصادي تحارب من خلاله البطالة.

تعتبر الضرائب من السياسات العامة التي تستخدمها الدول أملا بتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التأثير في مستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي؛ فتستخدم الضرائب لتشجيع الاستثمار والادخار وحماية المنتجات الوطنية؛ ضمانا لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى، تستخدم الأساليب الكمية ممثلة بنموذج تحليل المدخلات والمخرجات "نموذج ليونتيف" لدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية. وتسعى الدراسة لاستخدام هذا النموذج لتحليل أثر الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق القياس الكمي لأثر الزكاة في زيادة الطلب الكلي، ومن ثم أثر ذلك على تنمية إجمالي الناتج المحلي. ومن المعلوم بأن النماذج الرياضية، ومنها تحليل المدخلات والمخرجات، هي أساليب كمية حيادية، وتمثل اتجاهات علمية غير منحازة، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي الادعاء بانفراده بها، حتى وإن كان النموذج قد نشأ في بيئة هذا النظام أو ذاك. إلا أنه من الجدير بالذكر أن تطبيق النموذج يصطبغ بصبغة النظام الاقتصادي الخاضع للدراسة؛ لأن المدخلات إلى النموذج هي معلومات قد أنتجها ذلك النظام، ولذلك فإن المخرجات سوف تكون من جنس المدخلات.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما دور الزكاة في تحقيق التوازن التلقائي في الاقتصاد الإسلامي من خلال توظيف الأساليب الكمية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما دور الزكاة في تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد الإسلامي؟
٢- ما دور نموذج المدخلات والمخرجات في تفسير سلوك الزكاة في زيادة الطلب الكلي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١- بيان دور الزكاة في تحقيق التوازن التلقائي في الاقتصاد الإسلامي من خلال توظيف الأساليب الكمية.

٢- التعرف على دور الزكاة في تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد الإسلامي.
٣- التعرف على دور نموذج المخلات والمخرجات في تفسير سلوك الزكاة في زيادة الطلب الكلي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الإضافة العلمية المتوقعة على المستويين النظري والتطبيقي للزكاة كأداة مالية يمكن استخدامها في السياسة العامة؛ للوصول إلى تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد، وخصوصاً في ظل الاهتمام الذي يشهده الاقتصاد الإسلامي بكافة أدواته وصيغه التمويلية والاستثمارية، والتي تستوعب احتياجات الأفراد والمجتمعات والدول. ومن جانب آخر، تستمد الدراسة أهمية مضاعفة بالتركيز على توظيف الأساليب الرياضية للقياس الكمي، والتعرف من خلالها على أثر الأدوات المالية في الاقتصاد، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في دور الزكاة في التوازن التلقائي للاقتصاد الإسلامي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، والاستفادة من النتائج في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية توظيف الزكاة كأداة مالية ضمن السياسات العامة للدولة، في ظل العولمة التي تعمل على نقل الأزمات لكافة الدول.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستعراض ومناقشة المفاهيم والأفكار ذات الصلة بمشكلة الدراسة وتحليلها في ضوء نظرية الاقتصاد الكلي للتوصل للأهداف المطلوبة وإثبات دور الزكاة في إحداث التوازن التلقائي للاقتصاد من منظور إسلامي.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:
١- هناك دور مهم تقدمه الزكاة في تحقيق التوازن التلقائي.
٢- يسهم نموذج المدخلات والمخرجات في المساعدة على تفسير سلوك الزكاة في زيادة الطلب الكلي.

المبحث الأول:
ماهية الزكاة وآثارها الاقتصادية.

هناك فروقات واضحة وجوهرية بين الضريبة والزكاة، وتتجلى أهم هذه الفروقات في مدى قدرة كل منهما في إحداث أثر ملحوظ على الطلب الكلي في الاقتصاد، ويتناول هذا الفصل أبرز الجوانب المتعلقة بأثر الضريبة والزكاة في الطلب الكلي، مع التركيز على الزكاة كمدخل أساسي للمشكلة محل البحث، في ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: مفهوم الزكاة وعلاقتها بالطلب الكلي في الاقتصاد.
المطلب الثاني: دور الدولة في جمع أموال الزكاة وآثارها الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الزكاة وعلاقتها بالطلب الكلي في الاقتصاد.

عُرفّت الزكاة من الناحية الشرعية بأنها "عبادة ربانية، تؤخذ من أموال معينة، وهي من أركان الإسلام، ولها مصارفها الخاصة، وبها تتحقق غايتها التي تتجلى في أبهى صورها في تحقيق التكافل الاجتماعي، والتنمية العامة"(١).

وعليه فالزكاة حق معلوم في أموال الأغنياء النامية، والمملوكة ملكاً تاماً، بشرط بلوغ النصاب وحولان الحول، تُعطى للمُستحق من بين ثمانية مصارف محددة في القرآن دون منة بهدف تطهير المُزكّي وأمواله.

أمّا الزكاة من الناحية الاقتصادية فتُعرّف بأنها "فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها، من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً، وبصفة نهائية، ودون أن يقابلها نفع معين، تفرضها الدولة طِبقاً للمقدرة التكليفية للمُمول، وتستخدمها في تغطية المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية"(٢).

وبما أنَّ الدراسة تدور حول الزكاة وليست في الزكاة، فسوف يقتصر الباحث على ذكر أهم أدوار الزكاة، دون إسهاب في عرض النموذج الاقتصادي التنموي للدولة الإسلامية. فمن خلال دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ينتج عن ذلك الأثر في زيادة الاستهلاك من قبل المكلفين والمُستحقين في ضوء ميولهم الحدية للاستهلاك؛ وذلك من أجل تغطية مُستلزماتهم الضرورية والحاجية. وبطبيعة الحال ينعكس هذا الأثر على زيادة الطلب على السلع والخدمات، والذي يُقابله حتماً زيادة في العرض، في حدود ما يسمح به معامل الاستثمار. وواضح أن ذلك يؤثر على نحو إيجابي في زيادة فُرص التوظيف والعمل، والذي ينعكس بدوره على زيادة إجمالي الناتج المحلي. ومن جهة أخرى، تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز وتوجيه الأموال للاستثمار؛ بهدف عدم تآكل الثروة بسبب الزكاة المفروضة، مما يعني التوسُّع في الاستثمار والإنتاج وزيادة إجمالي الناتج المحلي القومي، أو من خلال دفع أموال الزكاة لمحتاجين لغايات الاستثمار كتقديم آلة لصاحب حرفة فقير، والذي بدوره سوف يعمل على زيادة إجمالي الناتج المحلي(٣).

أوجب الله عزّ وجلّ الزكاة في أصناف عديدة مما تنطبق عليها صفة الثروة، بعد بلوغها حد النصاب لتشكل وعاء الزكاة الذي يعرف بأنه "مصدر الزكاة الذي تُؤخذ منه وتُجمع وتتحصل، وهو المُراد بالأموال التي تجب فيها الزكاة" أو ما يُقصد به مبلغ المال الخاضع للزكاة(٤).

تعتبر الزكاة من أدوات السياسة المالية الفاعلة في الاقتصاد الإسلامي والتي تقابل الضرائب والإعانات الحكومية في الاقتصاد الوضعي، وبما أنه لا مانع شرعي من جباية الزكاة وتوزيعها نقدا أو عينا حسب المصلحة؛ فعندئذ تستخدم الزكاة كسياسة نقدية إلى جانب السياسة المالية(٥).

أما من جهة أصناف الزكاة فقد فَرض الله عزّ وجلّ الزكاة لِثمانية أصناف، لقول الله تعالى: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾** (٦٠: التوبة). وعليه تعتبر مصارف الزكاة من صور الانفاق العام المخصصة؛ وما على الدولة إلا عملية تنظيم جبايتها وصرفها دون تدخل في فرضها بخلاف الضريبة التي تقوم الدولة بفرضها وتحصيلها عند الحاجة أو العجز المالي في إيراداتها وتكون مصارفها غير محددة(٦).

المطلب الثاني: دور الحكومة في جمع أموال الزكاة وآثارها الاقتصادية.

أولاً: دور الحكومة في جمع أموال الزكاة.

يعتبر جمع الزكاة من مسؤولية ولي الأمر أو من ينوب عنه، وهُناك أدلة ونصوص تدل على ذلك من القُرآن والسنَّة وعمل الخلفاء الراشدين، ومن هذه الأدلة:

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

ومما ورد في القرآن الكريم بهذا الجانب قوله عزَّ وجل: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾ (١٠٣: التوبة). ووجه الدلالة: نصّت الآية على وجوب جمع الزكاة من قِبل النبي عليه السلام وهو ولي الأمر والحاكم.

ثانياً: الأدلة من السنة النبوية الصحيحة:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أنَّ النبي عليه السلام قال: "أُمرتُ أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله"[٧]. ووجه الدلالة: وجوب جمع الزكاة من ولي الأمر ممثلاً بالإشارة المتضمنة بالحديث إلى أن منع الزكاة يفضي لاستحلال الدماء إلا بحق الإسلام[٨].

٢- حديث جُرير بن عبد الله، قوله إنَّ النبي عليه السلام قال: "إذا أتاكم المصدّق فليصدر عنكم وهو عنكم راضٍ"[٩]. ووجه الدلالة: أنَّ النبي عليه السلام كان حاكماً للمسلمين ويُعيّن من ينوب عنه من السُعاة لتحصيل وجلب أموال الزكاة[١٠].

ثالثاً: عمل الخلفاء الراشدين:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: عند تولي أبو بكر رضي الله عنه الخلافة بعد وفاة النبي عليه السلام وكفر بعض العرب بعدم دفع الزكاة، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال عليه السلام: "أُمرتُ أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه، إلّا بحقه وحسابه على الله"، فقال أبو بكر: "والله لأُقاتلنَّ من فرّق بين الصلاة والزكاة، فإنَّ الزكاة حقُ المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقاتلتهم على منعه، فقال عمر: فوالله ما هو إلّا أن رأيتُ الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفتُ أنه الحق"[١١].

ووجه الدلالة: أنَّ على الحاكم مسؤولية جمع الزكاة، ووجوب تحصيلها، وقتال من يمنعها أو ينكرها، ممثلاً بفعل أبي بكر بقتال مانعي الزكاة[١٢].

يتبيّن من خلال عرض الأدلة السابقة أنَّ الأصل في جمع أموال الزكاة أن تكون من مسؤولية الحاكم من خلال أجهزة الدولة، وتحت رقابة شرعية ومالية ومجتمعية؛ إلا أن عموم الواقع الفعلي للحكومات تجاه جمع أموال الزكاة في الدول الإسلامية مقتصرا على الرقابة والإشراف والتنظيم لتلك الأموال الزكوية المقدمة بصفة اختيارية من الأفراد والمؤسسات مما يعطل بشكل كبير الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة تجاه الأفراد والمجتمعات.

ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة.

إنَّ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والروحية للزكاة تعمل على تحفيز الاقتصاد ودفع عجلته من خلال توفير السيولة من أموال الزكاة، التي بدورها تزيد الطلب الكُلّي والذي يُقابله زيادة العرض والإنتاج من جهة[١٣]، والمُساهمة في توفير حد الكفاية للأفراد وتخفيف آلام الجوع والحرمان عنهم، ويضمن لهم أسباب الراحة النفسية، ويقوي الدافع الوجداني، ويجعلهم مُشاركين لهُموم مجتمعهم من جهة أخرى. إنَّ كُل ما تُحققه تلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية (الروحية) تنصب في تحقيق وزيادة الأمن المجتمعي من خلال تنمية الشعور بالآخرين، ومنع تقليل الجريمة والفساد الأخلاقي الناجم عن الحاجة؛ الأمر الذي يقلل من التكاليف المادية للجريمة والتكاليف العلاجية المرتبطة بها[١٤].

إضافة إلى ذلك، فإنَّ الزكاة تمثل أداة مالية اقتصادية تعمل على إعادة توزيع الثروات بعدالة من خلال ما يلي[١٥]:

١- محاربة البطالة بتقديم أموال الزكاة بشكل جهود لتأهيل وتدريب الأفراد أو تقديم أدوات إنتاجية لحرف يدوية ومشاريع صغيرة، مما يُوفّر فرص عمل لهم يُسهم في رفع مستويات معيشتهم وتنشيط الاقتصاد وزيادة الطلب الكُلّي، كما وتستلزم عملية تحصيل أموال الزكاة وتوزيعها في مصارفها قوة اليد العاملة.

٢- يعمل سهم الغارمين على تأمين استمرارية الإنتاج وزيادته، الأمر الذي يزيد الطلب على اليد العاملة وتوفير فرص عمل.

٣- ضمان التوازن الاقتصادي: من خلال استخدام الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية للحد من الفوارق بين أفراد المجتمع، فتعمل الدولة على تحصيل وتوزيع أموال الزكاة للفقراء والمُحتاجين لإيصالهم لحد الكفاية، الأمر الذي يزيد من قدراتهم الشرائية بزيادة الطلب الذي يقابله زيادة عرض، يعمل على توفير فرص العمل، وأنَّ عملية إيصال الأفراد إلى حد الكفاية يجعلهم مُساهمين بقوة في الدورة الاقتصادية ونقلهم من الفقر إلى الغنى، فتزداد ثرواتهم وأملاكهم ليحصل التوازن الاجتماعي والاقتصادي بالاشتراك في القرارات والمنافع بشكل عادل[١٦].

إنَّ إخراج الزكاة لا يكون إلّا عن ظهر غنى، أي بعد فراغ المال عن حوائجه الأصلية اللازمة للفرد ومن يعول، وما يحتاج لرفع الهلاك عن نفسه كالنفقة، ودور السكن، وآلات الحرب، والثياب للوقاية من الحر والبرد، وآلات الحرفة، والأثاث للمنزل، وكُتب العلم وغيرها. وعليه فإنَّ الزكاة لا تُقيد الإنفاق الاستهلاكي بأنواعه المُختلفة، بل تعمل على تشجيعه طالما كان في الحدود التي عينها الشارع من حيث لا تقتير ولا إسراف[١٧].

من الواضح أن تشريع الزكاة يستند إلى مفاهيم ومبادئ أساسية تعزز من متانة الوشائج الاجتماعية، وتسهم بشكل واضح في إعادة توزيع الدخول والثروات من خلال المحافظة على استمرارية التدفق النقدي في الدورة الاقتصادية.

المبحث الثاني:

التوازن الاقتصادي التلقائي في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي.

يستعرض هذا المبحث ماهية التوازن الاقتصادي من المنظور الإسلامي والتقليدي، موضحاً ماهية التوازن التلقائي للاقتصاد مع تسليط الضوء على جوانب توظيف استخدام أدوات السياسة العامة في الاقتصاد التقليدي والإسلامي، وذلك في ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي في النظام التقليدي والنظام الإسلامي.
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي التلقائي في الاقتصاد التقليدي والإسلامي.
المطلب الثالث: مقومات التوازن التلقائي في النظامين الإسلامي والتقليدي.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي في النظام التقليدي والنظام الإسلامي.

إن من مقومات التوازن الاقتصادي في الإسلام أن جعل الله سبحانه وتعالى ملكية الموارد الطبيعية للأمة بأجمعها، دون انفراد أحد بها، إضافة إلى منح الدولة حق تملك رقبة الأرض الزراعية، مع إعطاء فرصة استثمارية للأفراد في زراعتها وعدم تعطيلها لأكثر من ثلاث سنوات.

غير أن حكمة الله جل جلاله قد اقتضت أن يختلف البشر فطرياً على المستوى الفردي في قدراتهم العقلية والبدنية مما يؤدي إلى تباين الأعمال التي يكون لديهم استعداد فطري وقدرة على أدائها، وبالتالي تباين دخولهم وثرواتهم تبعاً لقدراتهم التي يسرها لهم رب العباد. فمن الطبيعي أن يكون المجتمع بحاجة إلى وظائف شتى؛ كالمهندس والطبيب والتاجر والعامل والمدرس والعسكري وغيرهم من أصحاب المهن والاختصاص. غير أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل الاختلافات الفطرية بين البشر سبباً لاستمرار التباين في الرزق بين الناس؛ حيث إنه جل في علاه قد قسم الأرزاق بين مخلوقاته بمقادير خاضعة لحكمته المطلقة، والتي تكون في الغالب غائبة عن عقل الإنسان المحدود. كما أنه جل في علاه قد شرع أحكاماً لمعالجة التباين في الرزق الذي ترتب بسبب الاختلافات الفطرية، مثل تشريع نظام الزكاة ونظام المواريث. ومن الواضح أن التقييم الشامل لجميع هذه الأمور يقتضي دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي برمته.

يرتكز الاقتصاد في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية على الأسواق التنافسية دون تدخل مباشر للدولة إلا بفرض القوانين الناظمة لعملها من خلال التخطيط الاقتصادي لضمان العدالة في توزيع الدخول والثروات على الأفراد، إلا أن نشوء الفروقات الهائلة أحياناً بين طبقة من الناس تتمتع بوفرة في الموارد تتجاوز حدود المعقول، وطبقة تشكو من شح الموارد إلى حد انعدامها هو تصريح واضح لفشل الأسواق في تحقيق التوازن للاقتصاد، قد يعود سببه كثير من الأحيان إلى الإنسان ذاته. هذه الفروقات في الموارد هي نتيجة ما يسمى في علم الاقتصاد بفشل السوق (market failure). يعتبر السوق فاشلاً إذا فقد قدرته على إعادة توزيع الموارد بشكل عادل. ولا نقصد بالعدالة هنا المساواة في تملك الموارد الاقتصادية، بل المقصود هو أن اغتناء فرد ما من عملية إعادة التوزيع يجب أن لا يؤدي إلى إفقار فرد آخر. وهذا ما يسميه الاقتصاديون أمثلية باريتو[١٨] (Parito Optimality) أو كفاءة باريتو (Parito Efficiency)، والتي يمكن تلخيصها بأنها: "الحالة التي تتمتع فيها عملية توزيع الموارد الاقتصادية بخاصية أنها لا يمكن لأحد الأفراد أن يتحول بسببها من حال إلى حال أفضل ويتحول فيها فرد آخر من حال إلى حال أسوأ"[١٩].

ويرى الاقتصاد التقليدي أن هذه الكفاءة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل السوق التنافسية. ويقول دانيل وروبرت "نحن نقدم تفسيرين مختلفين لشروط تحقق الكفاءة؛ فالتفسير الأول يؤكد على وجود السوق التنافسية الفاعلة وأن شروطها متوافرة

فعلاً لكي يتم توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة. أما التفسير الثاني فيؤكد بأنه من غير المرجح أن تكون الشروط اللازمة للسوق التنافسية متماسكة. ولذلك وحسب هذا التفسير يجب الاهتمام بالوسائل التي تتعامل مع حالة الفشل السوقي، المتمثلة في الهيمنة السوقية، ونقص المعلومات"[٢٠]. ويعود فشل السوق وبالتالي انعدام امكانية تحقق التوازن الاقتصادي، كما ذكرنا أعلاه، لسببين رئيسين هما: الهيمنة السوقية (market power)، ونقص المعلومات (information asymmetry). وفيما يلي شرحاً موجزاً ومجملاً لهذه المفاهيم، دون الدخول في التفاصيل التي تناولتها الأدبيات المنهجية[٢١]:

١- **الهيمنة السوقية (market power):**

يقصد بالهيمنة السوقية وجود قوة تعمل على تقييد السوق ومنعه من ممارسة أنشطته بناءً على معايير المنافسة التامة المعروفة؛ لكونها قوة احتكارية. فمن المعروف أن عدم الكفاءة الاقتصادية تتزامن مع تمتع المنتج أو مجهز المدخلات بالهيمنة على السوق. فلو افترضنا أن شركة الكسيح للمواد الغذائية هي المحتكر الوحيد لهذه الصناعة، فإنها سوف تقرر أن يكون حجم الإنتاج لديها بالمستوى الذي يتساوى فيه الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية (وبذلك تحقق الشركة أقصى ربح ممكن). وبذلك فإن شركة الكسيح سوف تبيع منتجاتها بسعر يفوق السعر الذي تفرضه السوق التنافسية، والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى خسائر في كل من فائض المنتج (producer's surplus) وفائض المستهلك (consumer's surplus)، وهذا ما يتنافى مع متطلبات الكفاءة الاقتصادية.

من المعروف أن هذه الحالة الاحتكارية شائعة في النظام الاقتصادي التقليدي لسببين على الأقل؛ الأول أن هذا النظام يسمح بنشوء الشركات الاحتكارية (monopoly) التي هي بطبيعة تكوينها المادي شركات غير تنافسية كما وأن بقاءها مرتبط بقدرتها على التحكم بالمتغيرات السوقية بذاتها بشكل ثنائي (duopoly)، أو بالتواطؤ مع عدد محدود من الشركات (oligopoly). والسبب الثاني هو أن النظام الاقتصادي التقليدي يسمح للأشخاص، أفراداً وجماعات، بحقوق امتياز التحكم وإدارة الموارد الاقتصادية الطبيعية بما في ذلك الموارد البشرية.

وبحسب رأي الباحث يمكن لأي محلل للنظم الاقتصادية أن يرى بأن النظام الاقتصادي الإسلامي تختفي فيه الحالتان أعلاه؛ فالاقتصاد الإسلامي لا يسمح بتشكل الشركات المساهمة؛ لأن جميع أنواع الشركات هي عقود يتم إبرامها بين فردين أو أكثر استناداً إلى ركن العقد المتمثل بالإيجاب والقبول وضوابط خاضعة للأحكام الشرعية وشروطها. وحيث إن طبيعة الشركة المساهمة هي فصل ملكية الشركة عن إدارتها مما يعني بالضرورة غياب ركن الإيجاب والقبول في عقد الشركة، وبهذا يكون عقد الشركة المساهمة باطل شرعاً، إضافة إلى ذلك فإن الممارسات العملية للشركات المساهمة تبين بأنها منظمات دكتاتورية عملاقة يغيب فيها عنصر الوكالة والكفالة بين الشركاء، التي تتمتع بها الشركات الإسلامية. ولذلك نجد بأن الشركات المساهمة تتحكم بالعاملين إلى درجة الاستعباد. وفي الوقت نفسه نجد بأنها شركات ربوية بطبيعة تكوينها سواء من ناحية كون الشركة هي المال وليس الأفراد، أو من حيث توزيع الأرباح التي تتم حسب الحصص المالية في الشركة، بالإضافة إلى أن نظريات تمويل الشركات المساهمة هي نظريات ربوية.

كل هذه الأمور تجعل من الشركات الإسلامية هي الشركات الوحيدة التي تمتلك القدرة على إشاعة حالة التنافس التام

في السوق بكل ما يحققه هذا الواقع من إيجابيات تعمل على توازن الاقتصاد. غير أنه من الجدير بالذكر أن لا توجد موانع شرعية بوجود شركات كبرى سواء من حيث عدد الشركاء أو من ناحية الأموال المستثمرة فيها، شرط أن لا يخالف ذلك الضوابط الشرعية.

٢- **نقص المعلومات (incomplete information):**

إن عدم قدرة النظام الاقتصادي على توفير المعلومات الصحيحة للمستهلكين حول أسعار السوق، ومواصفات جودة المنتجات سوف يؤدي إلى خلل في كفاءة السوق؛ ذلك لأن جهل المستهلكين بهذه المعلومات سوف يحفز المنتجين على تنويع الإنتاج بما يخدم مصالحهم فقط دون اعتبار لمصالح المستهلكين، وفي الوقت نفسه قد يدفع باتجاه إقبال المستهلكين على شراء سلع غير نافعة لهم والامتناع عن شراء السلع النافعة، والأمثلة على ذلك كثيرة في مجال الصناعات الدوائية والغذائية، التي قد ينخدع المستهلكون بجودتها وأسعارها إذا لم يكن نظام المعلومات متأصلاً في السوق بحيث يوفر المعلومات للجميع على قدم المساواة.

قد يبدو السوق في النظام الاقتصادي التقليدي بعيداً عن مثل هذا الاتهام؛ إلا أنه من المعروف أن الشركات العملاقة لا تعلن عن عمليات البحث والتطوير التي تقوم بها، وتعتبر تسريبها تجسساً صناعياً (industrial espionage)، وهذا يعتبر حجب للمعلومات عن السوق. من الواضح أن السمة المميزة للنظام الاقتصادي التقليدي تتمثل في منع الكشف عن مثل هذه المعلومات؛ والسبب في ذلك أن الشركات المنتجة هي التي تقوم بتطوير كل من تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المنتَج. ولما كانت مثل هذه العمليات معقدة وتتطلب إنفاق أموال كبيرة، فمن الطبيعي أن لا تكشف الشركات عن إنجازاتها التكنولوجية قبل استرجاع المبالغ التي أنفقتها وتحقيق الأرباح وتأسيس سمعتها الطيبة في السوق.

ومن الملاحظ أنه بتتبع مظاهر ونواميس الحياة الاقتصادية أن الشركات الإسلامية غير مؤهلة بطبيعة تكوينها للقيام بذاتها بتطوير وتنفيذ كل من تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المنتج؛ فالشركات الإسلامية يرتبط وجودها بحياة الشركاء، في حين أن البحوث التكنولوجية الحديثة وإمكانيات نجاحها ومن ثم تنفيذها وتحقيق المكاسب المادية منها قد تتجاوز العمر الطبيعي للشركاء، وهذا على عكس الشركات في النظام الاقتصادي التقليدي فهي تعمل على أساس مبدأ الاستمرارية دون تحديد فترة زمنية لنشاطاتها، رغم أنها قد تؤسس لتنفيذ أغراض معينة، حيث تتم تصفيتها بعد تنفيذ الأغراض. ومثل هذه الشركات لا تمارس أعمال البحوث والتطوير، وذلك مثل شركات المقاولات الإنشائية التي تستخدم التكنولوجيات الحديثة في ظروف غير قابلة للتطوير إلا بشكل محدود جداً بما يسهل تنفيذ عقد المقاولة المعينة.

من هنا فإن التطور العلمي والتكنولوجي يجب أن يناط بكيان غير محدد العمر، وهنا اقتضت حكمة رب العالمين جل في علاه أن تكون الدولة هي المسؤولة عن الاستثمار في الموارد الطبيعية، وفي السلع الاستراتيجية.

إن اضطلاع الدولة بمهام الاستثمار هذه ينقل مسؤولية البحث والتطوير من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، مما يتيح المجال أمام الشركات الاستفادة من التطورات في مجال تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المنتج، جميعاً على قدم المساواة. عند ذلك لن تكون هناك موانع من الكشف عن مواصفات السلع وتكاليفها، كما هو واضح من شروط عقود بيع المرابحة وغيرها

من البيوع.

ومن المعلوم أن الله سبحانه وتعالى هو صاحب الأرزاق ومقسمها، وهو الذي فضل بعض الناس على بعض، وأنه جل في علاه قد جعل الإنسان مكلفاً بأن يعمل لكي يكسب الرزق المقدر له. والتفاضل في الرزق حقيقة لا يمكن لأحد إنكارها على مدى التاريخ الإنساني. ولكن يجب التمييز بين التفاضل في الرزق الذي جعله الله تعالى من سننه الكونية، والاختلال في توزيع الثروة بين الناس، والناجم عن فشل السوق؛ فالتفاضل الطبيعي بين أرزاق البشر الناجم عن اختلافاتهم التكوينية لا يؤدي إلى الاختلال بالتوازن الاقتصادي، طالما أن الاقتصاد يعمل ضمن توافقية كفاءة باريتو (Parito Efficiency)، والتي تم التطرق إليها سابقاً. كما أن الفروقات في الرزق بين الناس التي تنشأ بسبب الفشل السوقي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي بشكل حتمي.

ففي أوقات الركود الاقتصادي يتراجع الطلب الكلي بسبب عدم فاعلية السوق في إعادة توزيع الدخل والثروة، وبالتالي فقدان عدد كبير من الأفراد لقدرتهم الشرائية مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار ثم تعثر عجلة التنمية الاقتصادية. مما يستوجب وجود من قوة قادرة على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، وخلاف ذلك تكون نتائج عدم التوازن كارثية على المجتمع.

ومن الممكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي بإحدى الوسيلتين الآتيتين، الأولى بأن يكون النظام الاقتصادي مصمماً بحيث إنه يستعيد توازنه بشكل تلقائي من خلال تطبيق النظام ذاته دون الحاجة إلى التدخل المستمر من سلطة الدولة، أما الثانية هي أن يتم تخويل الحكومة حق التدخل في الاقتصاد من خلال ما يدعى باسم السياسة العامة (public policy) لغرض إعادة التوازن إلى الاقتصاد. وتتبع الحكومات في العادة سياسات عامة لمعالجة مختلف المشاكل التي تواجه المجتمع، ولكن من الأوليات اتباع مسلك السياسة المالية للدولة، والتي تمارسها الدول من خلال وظيفة الموازنة العامة للدولة، وفقاً لمعطيات الاقتصاد التقليدي الذي يؤكد على مثل هذه الوظائف.

ومن الجدير بالذكر أن النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن النظام الاقتصادي التقليدي، في أن الإسلام يميز بين السياسة الشرعية والسياسة الحكومية. حيث إن السياسة الشرعية تتمثل في الأحكام الشرعية التي تحدد الحلال والحرام والواجب والمباح وغير ذلك، ولا يستطيع أحد نسخها، كما لا يجوز تعطيلها إلا في الإطار الذي تسمح به الشريعة الإسلامية. أما أسلوب تنفيذ هذه السياسات فهي خاضعة للاجتهاد الحكومي حسب الزمان والمكان، تماشياً مع متطلبات مصلحة الأمة، ولكن دون أية مخالفة للثوابت الشرعية المتفق عليها. فمن المعروف في الإسلام بأن الحاكمية لله سبحانه وتعالى لقوله تعالى (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) (٤٠: يوسف)' والسيادة للشرع لقوله سبحانه وتعالى: **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾** (٣:المائدة)، والسلطة للأمة لقوله عز وجل: **﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾** (٣٨: الشورى).

أما في النظام الاقتصادي التقليدي فالسياسة العامة كما يعرفها Thomas A. Birkland هي: "بيان حكومي – أياً كان هذا المستوى الحكومي – حول ما تنوي الحكومة عمله بخصوص المشاكل العامة. مثل هذه البيانات يمكن أن نجدها في الدستور أو القوانين أو في التعليمات". من الواضح أن هذا التعريف لا يميز بين التشريعات الدستورية والتشريعات القانونية

والتعليمات التنظيمية، ولهذا نجد نوعاً من التخبط بين الاقتصاديين في تحديد أسس تحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام السياسات المالية.

وفي الحقيقة لم يكن الاقتصاديون الكلاسيكيون يعترفون بشيء اسمه "سياسة عامة" حتى أواسط الأربعينيات عندما نشر موسكريف وميلر بحثهما[٢٢]. والذي وصف على أثره الاقتصادي موسكريف (Richard Musgrave) بأنه القابلة المولدة للاقتصاد العام لكونه أول من شخص وظائف الحكومة بأنها التخصيص والتوزيع والتوازن. فقد كان الاقتصاديون مرتبكون قبل ذلك في رأيهم حول دور الحكومة في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق السياسات المالية.

وفي هذا الصدد يقول (Richard Musgrave)بأن سياسات الضرائب والإنفاق (الحكومي) يؤثران على الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي. وأن تصاريف هذين المتغيران لهما تأثير مهم على التوازن الاقتصادي، بما في ذلك تحقيق مستوى عالٍ من توظيف العمالة، والسيطرة على التضخم. وهكذا فإن التوازن يدخل ضمن اهتمامات الموازنة العامة للحكومة إلى جانب التخصيص والتوزيع [٢٣].

كان الاقتصاديون قبل (Richard Musgrave) منقسمون حول فاعلية السياسات المالية العامة وأسلوب التعامل معها؛ فبالنسبة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية فإن المبدأ الجوهري هو أن الاقتصاد قادر على التكيف الذاتي. فالاقتصاديون الكلاسيكيون كانوا يعتقدون بأن الاقتصاد قادر دوماً على بلوغ المستوى الطبيعي لإجمالي الناتج القومي الإجمالي، حيث إن هذا المستوى يتحقق عند الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وعندما تحدث بين فترة وأخرى ظروف تؤدي بالأداء الاقتصادي أن يتحرك إلى أقل أو أعلى من المستوى الطبيعي لإجمالي الدخل القومي فإن نظام السوق التنافسي يملك آليات التكيف الذاتي القادرة على إعادة الاقتصاد إلى مستواه الطبيعي[٢٤]. على سبيل المثال تؤكد المدرسة أن هدف المتبادلين في السوق التنافسية هو لتعظيم مستوى الأرباح في ظل فاعلية السوق التنافسية [٢٥]. في حين أن المدرسة الكينزية ترى بأن فهم التذبذبات الاقتصادية يتطلب فهم تعقيدات مسألة التوازن العام ووجوب الأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث الفشل السوقي.

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي التلقائي في الاقتصاد التقليدي والإسلامي.

نظراً لعجز النظرية الكينزية عن إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية في العالم خلال السبعينيات، فقد أدى ذلك بالاقتصاديين إلى الانحياز إلى الأفكار التي قدمها ميلتون فريدمان في النظرية النقدية (Monetarist's theory) بسبب نجاحاتها. وهكذا أصبحت هذه النظرية منافسة للكينزية القديمة (old Keynesianism)[٢٦]. وفي ذات الوقت فقد غير الكينزيون الجدد الكثير من مواقفهم حيال السياسات الاقتصادية، وهكذا ففي الوقت الحاضر يميل كل من المدرسة الكينزية الجديدة والمدرسة النقدية إلى الاعتقاد بضرورة التدخل الحكومي لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي، غير أن الاقتصاديين قد انقسموا حول مفهوم التوازن الممكن تحقيقه إلى مجموعتين: الأولى تنادي بالتوازن التقديري Discretionary Stabilization والأخرى تنادي بالتوازن التلقائي Automatic Stabilization.

إن المجموعة التي سعت لتحقيق التوازن التقديري وهي التي تعتبر التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة العامة من خلال تغيير كل من الضرائب والإنفاق الحكومي، لا ينزل منزلة القواعد الثابتة، ولكن يرتبط بالمؤشرات الجارية المتوافرة لدى

صناع القرار والخاضعة لتقديراتهم. وفي هذه الحالة يكون هدف التوازن التقديري أما اتباع سياسة مالية توسعية تقوم بموجبها الحكومة بتقليص إيراداتها عن طريق خفض الضرائب والرسوم، وزيادة مصروفاتها على أبواب الموازنة.

ومن المفترض أن تؤدي هذه السياسة إلى خلق فرص العمل والتوسع في إنفاق القطاع العائلي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، أو سياسة مالية انكماشية تقوم الحكومة بموجبها بتنمية إيراداتها عن طريق زيادة الضرائب والرسوم، وخفض مصروفاتها على أبواب الموازنة، مما يؤدي إلى تثبيط التنمية الاقتصادية عن طريق خفض الإنفاق الحكومي على الأفراد أو على مشروعات اقتصادية جديدة، وبذلك ينخفض مستوى الطلب؛ ويكون كل ذلك باستخدام أداتين من أدوات السياسة المالية هما فرض الضرائب السنوية على دخول الأفراد والشركات، وفرض رسوم المكوس والجمارك، ومن ثم تحديد العلاقة بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة، فأما أن يصدر قانون الموازنة بعجز، أو أنه يصدر بفائض.

ويمكن انتقاد أسلوب التوازن التقديري من زاويتين: الأولى إن مثل هذا السعي للتوازن يستغرق وقتاً طويلاً من نواحي التخطيط والتنفيذ للحصول على النتائج المرجوة. أما الزاوية الثانية هي أن هناك نتائج سلبية سواء أصدرت الموازنة العامة بفائض أو بعجز، منها أن زيادة الإنفاق قد يؤدي إلى زيادة الاستيراد وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري. في حين أن تقليص الإنفاق الحكومي قد يعرقل أداء بعض القطاعات الحكومية بسبب نقص التمويل. إضافة إلى ذلك فإن التوسع في الإنفاق الحكومي يفاقم مشكلة الربا؛ حيث إن الاقتراض الحكومي لتمويل عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود مما يرفع سعر الربا (معدل الفائدة) وبالتالي التأثير على فرص الاستثمار للقطاع الخاص.

أما المجموعة التي سعت لتحقيق التوازن التلقائي الذي يمكن تعريفه على أنه: ذلك التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة العامة للدولة من خلال العمليات الاعتيادية للنظم المالية المقرة مسبقاً، دون الحاجة إلى تدخل إضافي من صانعي السياسات الحكومية عند ظهور مؤشرات اقتصادية سلبية، مع الإشارة إلى أن أهم أدوات تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي في النظام الاقتصادي التقليدي هي ضرائب الدخل التصاعدية، والمدفوعات التحويلية.

إن أول استخدام لتعبير "الموازِنات التلقائية" (automatic stabilizers) كان في سنة ١٩٤٥، غير أن الذي جعل هذا التعبير تعبيراً شائعاً في الاقتصاد هو موسكريف (Musgrave) في سنة ١٩٤٨، وكذلك موسكريف وموسكريف (Musgrave and Musgrave) في سنة 1989 [٢٧].

وواضح أن إحداث هذا التوازن هو من خصائص نظامي الضرائب والمدفوعات التحويلية واللذان يؤديان إلى تهدئة الاقتصاد عندما يكون تسارعه غير مرغوب فيه، ويحفزانه عندما يتباطأ. فهما إذن يواجهان التذبذبات غير المرغوب فيها في الاقتصاد، بدون تدخل من السلطات المالية، فعندما يكون مستوى الدخل عالياً فإن الضرائب تزداد، ولكن في نفس الوقت ينخفض عدد المؤهلين لاستلام المدفوعات التحويلية، وكنتيجة لذلك يتم تهدئة التسارع الاقتصادي. وبالعكس عندما تنخفض الدخول بسبب تباطؤ الاقتصاد فإن الحاجة إلى المدفوعات التحويلية سوف تزداد والأمر نفسه عند تخفيض الضرائب، وبزيادة هذه المدفوعات فإن الطلب الكلي سوف يزداد بسبب الدعم الحكومي فينتعش الاقتصاد.

وتعتبر الزكاة من التشريعات ذات الأحكام الثابتة لا تتغير لكونها من أركان الإسلام. وقد قاتل الخليفة الأول أبو بكر

الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة، وأيده في ذلك الصحابة رضي الله عنهم، وقاتلوا مانعي الزكاة معه. وتكمن أهمية وفاعلية الزكاة في التأثير على الاقتصاد في كونها تؤخذ من ثروة أغنياء المسلمين وترد على فقرائهم. ولهذا السبب فإن أموال الزكاة التي تتم جبايتها لا تؤثر في الغالب على حجم استهلاك المكلفين، في حين أنها سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع من قبل المستحقين للزكاة. وعلى الرغم من ثبات أحكام الزكاة، فإنها تتمتع بمرونة كبيرة؛ لأن للحكومة الخيار في كيفية توزيعها على الأصناف الثمانية حسب اجتهادها وفق اعتبارات المصلحة والضرورة.

يلعب نظام الزكاة دوراً مهماً في تحقيق الموازنة التلقائية (automatic stabilization) في الاقتصاد الإسلامي. وكما ذكرنا فالمقصود بالموازنة التلقائية، هي أنها تلك "السياسات المالية" التي تتبناها الحكومة لمعادلة التذبذب في النشاط الاقتصادي المقاس بحجم الطلب الكلي (aggregate demand)، ومن خلال النظام ذاته فقط، دون الحاجة إلى قرارات حكومية إضافية. والسبب في ذلك هو أن نظام الزكاة يبدو وكأنه مصمم لهذا الغرض؛ حيث إن أموال الزكاة تؤخذ من أفراد لم يستخدموا هذه الأموال لمدة سنة كاملة على الأقل، ثم تعطى لأفراد جاهزين لإنفاقها فوراً.

ومن هذا المنطلق فإن مبالغ الزكاة المأخوذة من المسلمين سوف لن تؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي لعدم وجود نية أصلاً لإنفاقها. في حين أن هذه الأموال عندما توزع على بعض أو كل المستحقين سوف تنفق فوراً بسبب حاجتهم الآنية لها، وهكذا فإنها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الانتعاش الاقتصادي. والأكثر من ذلك فإن آلية الزكاة تؤدي بشكل تلقائي إلى الحد من التذبذبات الاقتصادية التي تلحق الضرر بالاقتصاد القومي. ففي حالة سخونة الاقتصاد بأكثر من المستويات الاعتيادية، فإن التشغيل سوف يكون كاملاً، وبالتالي فإن حاجة الأصناف الثمانية إلى أموال الزكاة سوف تكون محدودة، وبالتالي سوف تنخفض نقطة اقتران منحنى العرض والطلب، وبالتالي تقليل درجة سخونة الاقتصاد تلقائياً. أما في حالة التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض مستوى التشغيل، فإن أموال الزكاة سوف تحفز الطلب الكلي لتصل به إلى المستوى الطبيعي تلقائياً.

وقد يبدو من الغريب استخدامنا لمصطلح التوازن التلقائي في إطار الاقتصاد الإسلامي. غير أنه يجب أن يكون معروفاً بأن استخدام هذا المصطلح في الاقتصاد التقليدي لأول مرة كان خلال أربعينيات القرن الماضي من قبل كل من الاقتصادي ألبيرت هارت، والاقتصادي رينشارد موسكريف [٢٨]. وعلى كل حال فإن هذا المصطلح كمفهوم كان متأصلاً في الاقتصاد الإسلامي، وكأن الزكاة، كما قلنا، مصممة أصلاً لهذا الغرض، بالإضافة طبعاً إلى الغرض الأصلي المتمثل بالمشاركة في سد الاحتياجات الأساسية للأصناف الثمانية.

المطلب الثالث: مقومات التوازن التلقائي في النظامين الإسلامي والتقليدي.

يمكن مناقشة أهم مقومات التوازن التلقائي في النظامين الإسلامي والتقليدي من خلال تسليط الضوء على ركنين أساسيين، وهما: الأول: نظام ضريبة الدخل في مقابل الزكاة، الثاني: نظام المدفوعات التحويلية في مقابل الزكاة، موضحاً كل منهما على الوجه الآتي:

أولاً: نظام ضريبة الدخل في مقابل الزكاة.

تفرض ضريبة الدخل في الاقتصاد التقليدي على الأجور والرواتب والامتيازات الأخرى للأفراد العاملين لدى الشركات ومؤسسات الدولة بنسب معينة كما تحددها قوانين كل دولة، كما تفرض هذه الضريبة على أرباح المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح سواء كانت مؤسسات فردية أو شركات، بالنسب التي يحددها قانون ضريبة كل دولة. أما في الإسلام فإن الزكاة هو مقدار شرعي محدد بنسبة (٢.٥%) من الأموال التي تم استعراضها في بداية الدراسة، وتفرض الزكاة على الأموال التي بلغت النصاب وحال عليها الحول. وبغض النظر عن المزاعم بخصوص سلبيات وإيجابيات كل نظام، فإن اهتمامنا هنا ينصب على قدرة كل نظام على تحقيق أهدافه المتمثلة في إعانة المحتاجين من جهة، وتنشيط الطلب الكلي من جهة أخرى.

أما ما يتعلق بالنظام الضريبي الجيد فإنه يجب أن يتمتع بخصائص مستمدة من أطروحات آدم سميث، حيث جاء في كتابه المعروف "ثروة الأمم" أن خصائص النظام الضريبي الجيد هي[٢٩]:

١. الكفاءة الاقتصادية: حيث يقولون بأن النظام الضريبي يجب أن لا يؤثر على كفاءة تخصيص الموارد.
٢. سهولة الجباية، وذلك بجعل الاستجابة للنظام طوعية.
٣. المرونة، وذلك بجعل النظام قادراً على التكيف مع الظروف الاقتصادية.
٤. الإنصاف، وذلك بأن يعامل النظام الضريبي المكلفين على قدم المساواة قانونياً.
٥. أن لا يفسح النظام الضريبي للمكلفين المجال للتهرب من دفع الضرائب.

وعلى مر الزمن أضيفت خصائص أخرى للنظام الضريبي الجيد، من بينها سرية المعلومات، وبساطة قانون الضريبة وسهولة فهمه، والحيادية في معاملة المكلفين، والشفافية، وعدم التهرب الضريبي، وخصائص أخرى يمكن الاطلاع عليها في مظانها. غير أن أهم خاصية أضافها فقهاء الضريبة، وهي ذات علاقة بدراستنا، هي أن النظام الضريبي يجب أن لا يعرقل أو يقلص الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[٣٠].

ولمناقشة هذه الخصائص التي توضح أن نظام الزكاة هو الوحيد الذي يستجيب لها، وعلى الخصوص التأكيد على الفقرة الثالثة والتي هي مدار هذه الدراسة والتي تشير إلى مسألة مرونة استجابة النظام الضريبي للظروف الاقتصادية، فالضرائب لا تجبى فقط للإنفاق على أبواب الصرف في الموازنة الحكومية، بل لمساهمتها أيضاً في معالجة الخلل في الأداء السوقي الذي قد يؤدي إلى تذبذب غير محمود للطلب الكلي. إن هذه المسألة بالذات هي التي أفرزت الحاجة إلى تصميم نظام قادر على تحقيق التوازن التلقائي في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية.

ثانياً: نظام المدفوعات التحويلية في مقابل الزكاة.

تشتمل المبالغ التحويلية على النقود المحولة من الحكومة إلى متلقي هذه المبالغ على شكل إعانات أو الإغاثة بسبب الكوارث وغيرها من أشكال برامج الرعاية الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أن سياسة إعادة التوزيع قد تشمل تحويل الموارد من الأكثر فقراً إلى الأقل فقراً، إذا ارتأت الحكومة أن الأقل فقراً غير جديرين بالمساعدة، كما حدث في فترة حكم الرئيس

ريغان في أمريكا[٣١].

إن الوظيفة الرئيسة للحكومة تتمثل أولاً وقبل كل شيء بتوفير الإطار القانوني الذي تتم في ظله المعاملات الاقتصادية. فيما عدا ذلك فإن الحكومات تمارس درجات متفاوتة من الأنشطة الآتية[٣٢]:

١- الاستثمار في مختلف مشروعات البنية التحتية المادية.

٢- الإنفاق على السلع والخدمات الجارية خلال فترة الموازنة.

٣- إعادة توزيع الدخل عن طريق برامج المدفوعات التحويلية (transfer payments).

٤- فرض الضرائب على الأفراد والشركات لتمويل النشاطات أعلاه.

كما ويعتبر نظام الخصم الضريبي على الدخل المكتسب (EITC) من برامج المدفوعات التحويلية لكونه يعيد جزءً من الضرائب المستوفاة من ذوي الدخل المحدود. وهناك أنواع أخرى من المدفوعات التحويلية التي تصب في مصلحة المجتمع، مثل دعم النقل الريفي لغرض تنشيط التجارة بين الريف والمدينة. كذلك دعم النقل داخل المدن لغرض التقليل من استخدام وسائط النقل الخاصة. كما يرى بعض كتاب الاقتصاد التقليدي بأن نظام المدفوعات التحويلية الذي يقتضي فرض ضرائب عالية على الأغنياء وتحويل أموال الضريبة إلى الفقراء يتنافى مع الكفاءة الاقتصادية. والسبب في ذلك يعود إلى أن الضرائب العالية قد تؤدي بالأغنياء إلى تقليص أنشطتهم إذا لاحظوا بأنهم سوف يجنون جزءً يسيراً فقط من ثمرة جهودهم، والباقي يذهب إلى غيرهم. وفي الوقت نفسه قد يلجأ الفقراء إلى تقليص حجم عملهم إذا كان ذلك يؤدي إلى حرمانهم من مدفوعات الرعاية الاجتماعية بسبب تحسن وضعهم المالي. بطبيعة الحال عندما تكون تكاليف هذه الحوافز السلبية عالية فقد يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في النظام المعتمد للرعاية الاجتماعية[٣٣].

أما التساؤل عن أسباب فرض الحكومات للضرائب وصرف النفقات العامة الجارية والاستثمارية، ودفع المبالغ التحويلية؟[٣٤] فيعود لسببين؛ الأول: وهو معروف للعامة والخاصة، وهو أن الحكومة مكلفة بتقديم سلع وخدمات يعجز القطاع الخاص عن عرضها في السوق وبيعها، في الغالب، وفق آلية العرض والطلب؛ هذه السلع والخدمات تتمثل في التعليم والدفاع والأمن الداخلي والصحة، ومن هذا المنطلق تتحمل الحكومة توفير الأموال اللازمة، والتي تأتي في الغالب من الضرائب لغرض تسديد تكاليف هذه السلع والخدمات. أما السبب الثاني فهو: أن على الحكومة المحافظة على مستوى ملائم من النمو الاقتصادي دون تعريض الطلب الكلي إلى التذبذبات التي تؤثر سلباً على هذا النمو؛ فالحكومة تقوم بالإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية، ودفع المساعدات للعاطلين عن العمل والمتقاعدين، وهذه النفقات مصدرها في الغالب من الضرائب.

إن النفقات الحكومية التي تعيد توزيع القدرة الشرائية بين المواطنين تدعى باسم "المبالغ الحكومية التحويلية"؛ وهذه المبالغ المحولة للمواطنين تمثل مصدراً للدخل دون مطالبتهم بتقديم أية خدمة مقابل هذا الدخل المستلم. كما ويعتبر الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والتحويلي جزءً من مكونات حسابات الناتج القومي، ولذلك يجب الانتباه إلى عدم تكرار المبالغ التحويلية في هذه الحسابات؛ لأن حجم هذه المبالغ كبير جداً، ففي الموازنة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية بلغ الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية (٣٠%) من الموازنة، وبلغ الربا على المبالغ المقترضة (١٠%) من الموازنة، و(٦٠%) من

الموازنة كانت على شكل مبالغ تحويلية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه المبالغ التحويلية تشمل المنح والمساعدات للحكومات المحلية والولايات، ودعم المنتجات الزراعية، والضمان الصحي، والتي تصب في الغالب في مصلحة المواطنين(٣٥).

المبحث الثالث:
الزكاة والنموذج العام للمدخلات والمخرجات.

تدعم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها بناء النموذج العام للمدخلات والمخرجات جميع الأنشطة الزكوية في إطار حالة الاستقرار والتوازن للاقتصاد الكلي، وفي هذا المبحث سيتم مناقشة الحالة الافتراضية لأثر الزكاة في السياسات العامة للدولة استناداً إلى عمل النموذج الذي تم صياغته وفق القرارات المركزية للدولة، وذلك من خلال مطلبين، وهما:

المطلب الأول: مكونات بنية النموذج العام للمدخلات والمخرجات وآلية عمله.

المطلب الثاني: أثر الزكاة في الطلب الكلي في إطار نموذج المدخلات والمخرجات.

المطلب الأول: مكونات بنية النموذج العام للمدخلات والمخرجات وآلية عمله.

يستخدم نموذج تحليل المدخلات والمخرجات في ظل التوازن الاقتصادي المستقر؛ حيث يعرف التوازن (equilibrium) بأنه الحالة التي تتكيف فيها مجموعة المتغيرات المترابطة مع بعضها البعض، دون أن يكون لهذه المتغيرات أي ميل ذاتي للتبدل. ومن هذا المنطلق فإن هذه الحالة يطلق عليها اسم التوازن الاقتصادي المستقر. ويمكن تعريف الاستقرار (static) بأنه الحالة التي لا يتعامل فيها التحليل بتبدل المتغيرات عبر الزمن، بل أن التحليل يتم في لحظة زمنية معينة. ولذلك فإن تحليل الحالة المستقرة(static equilibrium) لا يبين مسار التغيرات، حيث إنه يعرض فقط حالة التوازن.

لقد تم تطوير نموذج تحليل المدخلات والمخرجات من قبل الاقتصادي الأمريكي (الروسي الأصل) فاسيلي ليونتيف (Wassily Leontief) في سنة ١٩٥١، عندما أتم عمله المشهور "هيكل الاقتصاد الأمريكي". وقد اشتهر تحليل المدخلات والمخرجات باسم نموذج ليونتيف، كذلك أطلق على النموذج التعبير الرياضي (I–A)، حيث إن الحرف (I) يعبر عن المصفوفة الأحادية، أما الحرف (A) فيعبر عن مصفوفة المعاملات الفنية التي سيتم عرضها لاحقاً. لقد كان نجاح ليونتيف يتلخص في قدرة نموذجه الذي يعمل في ظل التوازن المستقر على الإجابة كمياً عن تساؤل يدور حول مدى كفاية المخرجات التي تحققها مختلف القطاعات الاقتصادية لإشباع الطلب الكلي على المنتجات. ولذا تُعتبر جداول المدخلات والمخرجات أداة رياضية تُستخدم لقياس وتحليل العلاقات التشابكية والاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(٣٦).

ويُعرّف تحليل المدخلات والمخرجات بأنه "وسيلة منهجية لقياس مدى العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال اشتقاق جداول المدخلات والمخرجات المُمثلة بصورة كاملة لقيم السلع والخدمات المُشتراة والمُباعة بين كل

القطاعات خلال فترة عادة ما تكون سنة"[٣٧].

يُصنّف نموذج المدخلات والمخرجات إلى نماذج مفتوحة ونماذج مغلقة بحسب القطاعات التي تُشكلها؛ فالنموذج المغلق هو ما يقتصر على المعاملات الوسيطة للقطاعات في توضيح العلاقة بين مدخلات قطاعات معينة ومخرجاتها، ويُعالج هذا النموذج العمل كناتج للاستهلاك العائلي وهو الصيغة الأساسية المُعتمدة من قِبل ليونتيف، أمّا النموذج المفتوح فهو الذي يحتوي على القطاعات الوسيطة وقطاعات الطلب النهائي، ويعمل هذا النموذج لفصل عناصر الطلب المستقل عن عناصر الطلب الوسيط، بحيث يُصبح الطلب النهائي كمتغير خارجي، ومع ملاحظة بأن " قطاعات الطلب النهائي هي القطاعات التي لها من مخرجات القطاعات الوسيطة نصيب دون أن يكون لها مخرجات لقطاعات أخرى، أي أن معاملاتها نهائية"[٣٨].

إنَّ نموذج المدخلات والمخرجات للقطاعات الاقتصادية يُمثّل بمصفوفة مربعة يتساوى فيها عدد الأعمدة مع عدد الصفوف، بحيث يُمثل مجموع كل صف الطلب النهائي للقطاع وهو مخرجات، أمّا مجموع كل عمود فيُمثل مجموع مدخلات كل قطاع[٣٩].

ونظرا لأن نموذج المدخلات والمخرجات من حيث الجوهر يتمثل بعلاقات خطية بين المتغيرات، فهو سهل الحل ومرن في احتساب تأثير التغيرات في حجم الطلب الكلي؛ حتى أنه يمكن حله يدويا وإن كان هناك حاجة لاستخدام بعض البرامج الرياضية والتطبيقات في احتساب معكوس تلك المصفوفة عندما تكون من الرتب الكبيرة.

وعليه سوف يتم استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في مثالنا لغايات التمثيل الاقتصادي كالآتي:

أولاً: مخرجات تُستخدم كمدخلات وسيطة للقطاع نفسه، أو للقطاعات الأخرى.

ثانياً: مخرجات تُستخدم كمنتج نهائي، وتُسمى الطلب النهائي.

ثالثاً: عدم افتراض وجود للقطاع الخارجي.

وسوف يُمثل نموذج المدخلات والمخرجات باستخدام المصفوفات بالشكل الآتي[٤٠].

$$X = (I-A)^{-1} F$$

حيثُ **A**: مصفوفة المعاملات الفنية الوسيطة (مصفوفة مربعة تُمثل صفوفها وأعمدتها القطاعات الاقتصادية).

X: متجه الناتج (مصفوفة عمود) أو المتجه العمودي لإجمالي الإنتاج.

F = Z : متجه الطلب النهائي المُمثل بمقدار الطلب على القطاعات بفعل تحويلات أموال الزكاة (مصفوفة عمود).

I: مصفوفة الوحدة (مصفوفة مربعة).

$(I-A)^{-1}$: معكوس مصفوفة ليونتيف أو مضاعف ليونتيف أو مضاعف الإنتاج.

وتُمثل مدخلات مصفوفة المعاملات الفنية **A** المدخلات اللازمة لإنتاج وحدة من سلعة أو خدمة ما تعكس علاقات المدخلات والمخرجات كما وردت بقيمتها في جدول المدخلات والمخرجات، وتُحسب بقسمة كل مدخل من مداخل عمود النشاط إلى إجمالي المدخلات[٤١].

أمّا مضاعف ليونتيف أو مضاعف الإنتاج $(I-A)^{-1}$ فيُمثل القيمة النقدية المباشرة وغير المباشرة للناتج لجميع القطاعات واللازمة لزيادة الإنتاج بمقدار وحدة نقدية إضافية أو لتلبية ما قيمته وحدة نقدية من الطلب النهائي، وعليه فإنَّ

مضاعف ليونتيف أو مضاعف الإنتاج يقيس الأثر المضاعف الذي أحدثه التغير في الطلب النهائي من أموال الزكاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة [٤٢].

المطلب الثاني: أثر الزكاة في الطلب الكلي في إطار نموذج المدخلات والمخرجات.

يعتبر نموذج المدخلات والمخرجات أداة فعالة لدى الحكومات ذات التخطيط المركزي؛ حيث يمكن لأي حكومة حساب كميات الإنتاج لكل قطاع اقتصادي، وكلما كان التخطيط مركزياً في الدولة كان النموذج فعالا أكثر؛ لأن حصر البيانات وإحصاءها عملية سهلة وممكنة من خلال مؤسسات الدولة. ولذلك يتجه البحث إلى تبني ضرورة توظيف هذا النموذج لدى الحكومات خصوصا إذا كانت الحكومة تتبع النظام المحاسبي لقياس الدخل القومي.

وعلى الرغم من أن جداول المدخلات والمخرجات لا تعد سنويا إلا أنه يمكن عن طريق البيانات التاريخية لها إجراء توقعات صحيحة نسبيا لأغراض المقارنة والتخطيط.

ويتعلق نموذج المدخلات والمخرجات بالتوازن الاقتصادي بصورة عامة من خلال دراسته للواقع الاقتصادي بكافة تعقيداته، ولذلك فهو يتجاوز النظرية الكينزية باقتراحه نظاماً مفتوحاً في إطاره التحليلي، وعليه فهو نموذج دوار للإنفاق وللإنتاج يجدد نفسه لمرات تؤثر في الاقتصاد من خلال تأثيره على القطاعات الاقتصادية بالمقارنة مع النظرية الحديثة للاقتصاد والتي تميل لاعتبار الاقتصاد مساراً واحداً تقود عناصر الإنتاج إلى استهلاك السلع والخدمات.

والمعروف أن مسلك التعامل مع النموذج الافتراضي يعكس صعوبة التعامل مع الواقع العملي لتعذر وجوده من جهة، كما يدعم إمكانية التنبؤ بانسجام المدخلات الكمية التي تقوم على أساس الافتراض مع المخرجات المتوقعة بصورة منطقية من جهة أخرى.

وسيتم عرض مثال عملي لبيان أثر الزكاة في الطلب الكلي لإحداث التوازن التلقائي للاقتصاد من خلال نموذج المدخلات والمخرجات وهو:

افتراض اقتصاد دولة ما يتكون من خمسة قطاعات هي: القطاع الزراعي، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الصناعات الاستخراجية، القطاع الصحي، قطاع الخدمات، القطاع العائلي، (جدول المدخلات والمخرجات) يمثل بالجدول رقم (١):

الجدول رقم (١)

توزيع القطاعات الاقتصادية في جدول المدخلات والمخرجات.

جدول المدخلات والمخرجات							
	الطلب الوسيط					الطلب النهائي	الطلب الكلي
القطاعات الاقتصادية	الزراعة	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الصحة	الخدمات		
الزراعة	60	50	45	60	40	200	455
الصناعات التحويلية	65	40	70	40	60	300	575
الصناعات الاستخراجية	40	85	60	70	50	250	555
الصحة	40	30	40	20	70	300	500
الخدمات	90	50	80	100	120	350	790
القطاع العائلي	100	80	50	120	140	50	540
إجمالي الإنتاج	395	335	345	410	480	1450	3415

المصدر من إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (١) وجود أرقام افتراضية لقيم نقدية تمثل الطلب الوسيط للمبادلات بين قطاعات اقتصادية للاقتصاد المفترض في مثالنا (مدخلات ومخرجات اقتصاد مفترض)، فمثلا يقدم القطاع الزراعي ٦٠ وحدة نقدية للقطاع نفسه قد يكون على شكل بذور أو أسمدة أو أي شيء زراعي في صورته قبل النهائية، ٥٠ وحدة نقدية لقطاع الصناعات التحويلية قد يكون في شكل آلات زراعية وغيرها، و٤٥ وحدة نقدية لقطاع الصناعات الاستخراجية قد يكون معادن تلزم في صناعة آلات زراعية وغيرها، و٦٠ وحدة نقدية لقطاع الصحة قد تكون تكاليف تأمين صحي أو علاج أو غيرها، و٤٠ وحدة نقدية لقطاع الخدمات قد تكون أجور نقل أو غيرها، وهكذا لبقية القطاعات، أما ما يخص القطاع العائلي فيمثل ما يقدمه من عمل وخبرات للقطاعات الاقتصادية.

الآن، نحسب في الجدول رقم (٢) مصفوفة المعاملات الفنية **A** والتي تمثل المدخلات اللازمة لإنتاج وحدة من سلعة أو خدمة ما تعكس علاقات المدخلات والمخرجات كما وردت بقيمتها في جدول المدخلات والمخرجات، وتُحسب بقسمة كل مدخل من مداخل عمود النشاط إلى إجمالي المدخلات على أن يكون مجموع كل عمود في جدول المعاملات الفنية واحد صحيح [٤٣].

الجدول رقم (٢)

مصفوفة المعاملات الفنية للقطاعات الاقتصادية في جدول المدخلات والمخرجات.

جدول المعاملات الفنية أو مصفوفة المعاملات الفنية (A)					
القطاعات الاقتصادية	**الزراعة**	**الصناعات التحويلية**	**الصناعات الاستخراجية**	**الصحة**	**الخدمات**
الزراعة	0.151899	0.149253731	0.130434783	0.146341463	0.083333333
الصناعات التحويلية	0.164557	0.119402985	0.202898551	0.097560976	0.125
الصناعات الاستخراجية	0.101266	0.253731343	0.173913043	0.170731707	0.104166667
الصحة	0.101266	0.089552239	0.115942029	0.048780488	0.145833333
الخدمات	0.227848	0.149253731	0.231884058	0.243902439	0.25
العوائل	0.253165	0.23880597	0.144927536	0.292682927	0.291666667
المجموع	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**

المصدر: من إعداد الباحث لاحتساب مصفوفة المعاملات الفنية بالاعتماد على الجدول السابق.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) تفسير مساهمة القطاعات فيما بينها، فمثلا من الصف الأول نلاحظ بأن مساهمة القطاع الزراعي لمخرجات القطاع نفسه هو تقريبا ١٥%، ومساهمة القطاع الزراعي لمخرجات قطاع الصناعات التحويلية هو تقريبا ١٥%، ومساهمة القطاع الزراعي لمخرجات قطاع الصناعات الاستخراجية هو تقريبا ١٣%، ومساهمة القطاع الزراعي لمخرجات قطاع الصحة هو تقريبا ١٥%، ومساهمة القطاع الزراعي لمخرجات قطاع الخدمات هو تقريبا ٨%، وهكذا لبقية صفوف المصفوفة.

ومن المعلوم بأن مصفوفة الوحدة من الرتبة ٥*٥ (I_{5*5}) كما هي موضحة في الجدول رقم (٣):

الجدول رقم (٣)

مصفوفة الوحدة من الرتبة.

5*5 مصفوفة الوحدة من الرتبة The Identity Matrix				
1	0	0	0	0
0	1	0	0	0
0	0	1	0	0
0	0	0	1	0
0	0	0	0	1

I_{5*5} =

بعد ذلك يتم احتساب مصفوفة ليونتيف أو مصفوفة (I – A) والتي تمثل الفرق بين مصفوفة الوحدة ومصفوفة المعاملات الفنية، كما في الجدول رقم (٤):

الجدول رقم (٤)

مصفوفة ليونتيف.

مصفوفة I–A أو مصفوفة ليونتيف				
0.8481013	−0.14925	−0.13043	−0.146341463	−0.083333333
−0.164557	0.8806	−0.2029	−0.097560976	−0.125
−0.1012658	−0.25373	0.82609	−0.170731707	−0.104166667
−0.1012658	−0.08955	−0.11594	0.951219512	−0.145833333
−0.2278481	−0.14925	−0.23188	−0.243902439	0.75

تمثل أرقام مصفوفة ليونتيف حاصل الفرق بين مصفوفة الوحدة ومصفوفة المعاملات الفنية، فمثلا الرقم أو المدخل (٠.٨٤٨١٠١٣) الواقع في الصف الأول والعمود الأول من اليسار هو ناتج ١− ٠.١٥١٨٩٩ بعد التقريب، وهكذا لبقية مدخلات مصفوفة ليونتيف.

ويوضح الجدول رقم (٥) عملية احتساب مضاعف الإنتاج أو معكوس مصفوفة ليونتيف $\mathbf{(I-A)^{-1}}$ والذي يحسب بعملية رياضية من خلال برامج وتطبيقات لحلها.

الجدول رقم (٥)

معكوس مصفوفة ليونتيف.

مضاعف الإنتاج أو معكوس مصفوفة ليونتيف				
1.533462	0.551224092	0.57251	0.5081815	0.4405837
0.593263	1.579926494	0.701761	0.5143269	0.526714
0.571809	0.749207082	1.724795	0.6147747	0.5474965
0.426701	0.429549889	0.491589	1.36531	0.4527561
0.89948	0.853203642	1.006717	0.8908164	1.8885123

المصدر: من إعداد الباحث لحساب مضاعف الإنتاج (مصفوفة ليونتيف).

في ظل اقتصاد إسلامي وعند افتراض أن تحويلات أموال الزكاة تتم لجميع مصارفها، سيتولد طلب استهلاكي على كافة القطاعات وبحسب حاجة هؤلاء الأفراد وفق سلم الأولويات الإسلامي وتزيد من سرعة تداول النقود، الذي بدوره يحفز الاستثمار ويعالج مشكلة التضخم، مما يؤدي إلى نمو إجمالي الناتج المحلي[٤٤]؛ وتتحدد أولويات استهلاك الفرد المسلم وفق مبدأ الأولويات الذي ينظم الاختيار له من البدائل المطلوب إشباعها بتحقيق أعلى منفعة اقتصادية بالمواءمة مع المنفعة الدينية بخلاف الاقتصاد الوضعي[٤٥]، وهو ما يتمثل في متجه الطلب النهائي المُمثل بمقدار الطلب على القطاعات بفعل تحويلات أموال الزكاة (مصفوفة عمود). كما هو موضح في الجدول التالي رقم (٦):

الجدول رقم (٦)

حجم الطلب الكلي على القطاعات الاقتصادية.

الزراعة	25
الصناعات التحويلية	7
الصناعات الاستخراجية	5
الصحة	3
الخدمات	10
المجموع	50

Z =

يلاحظ من الجدول رقم (٦) بأن الباحث قد افترض بأن الطلب متباين على القطاعات الاقتصادية بحسب حاجة هؤلاء الأفراد حسب أولوياتهم، في حين أنه في الواقع العملي تستخرج تلك البيانات بدقة بموجب دراسات استقصائية وإحصائية؛ فيلاحظ بأن الطلب على القطاع الزراعي أكثره نتيجة الحاجة للمأكل، يليه الخدمات بكافة أنواعها كالاتصالات والمواصلات، ثم الصناعات التحويلية التي تتمثل في الطلب على الملبس واحتياجات المسكن، يليه الطلب على الصناعات الاستخراجية والتي تقدم المعادن التي تدخل في الصناعات وتحتاجها غالبية القطاعات، وأخيرا الطلب في القطاع الصحي للعلاج في القطاع الخاص على اعتبار أن الدولة تكفل العلاج للمواطن.

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) احتساب حاصل ضرب مصفوفة الإنتاج (مضاعف الإنتاج) في المتجه العمودي للطلب من تحويلات أموال الزكاة، ليكون الناتج إجمالي الإنفاق الكلي من أموال الزكاة في الطلب على القطاعات الاقتصادية (الطلب الكلي بسبب تحويلات أموال الزكاة) كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم (٧)

مخرجات القطاعات الاقتصادية في جدول المدخلات والمخرجات.

القطاعات الاقتصادية المخرجات	
الزراعة	50.209880501
الصناعات التحويلية	36.2099861
الصناعات الاستخراجية	35.4829387
الصحة	24.7558102
الخدمات	55.0505827
إجمالي الإنفاق الكلي من أموال الزكاة في الطلب القطاعات الاقتصادية	202.487368

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على البيانات السابقة.

نلاحظ من الجدول رقم (٧) بأن ٥٠ وحدة نقدية إضافية في الاقتصاد من أموال الزكاة زادت من إجمالي الإنتاج بمقدار ٢٠٢ وحدة تقريبا؛ أي أن من استلموا أموال الزكاة المقدرة ب ٥٠ وحدة نقدية يحتاجون إنتاجاً إضافياً من الاقتصاد بمقدار (٢٠٢) وحدة تقريبا (أي أن هناك زيادة في الطلب الكلي بمقدار ٢٠٢ وحدة تقريبا) وهذا ما يعني المواءمة بين زيادة العرض النقدي بسبب التحويلات النقدي وزيادة الإنتاج؛ وبمعنى آخر التوازن التلقائي للاقتصاد بسبب أموال الزكاة، وبالتالي النمو في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد، وهذا ما تسعى كل الدول لتحقيقه.

وقد يزعم البعض بأن أموال الضريبة تعمل نفس الأثر في الاقتصاد من خلال تحويلات أموال الضريبة من المكلفين إلى الدولة والتي تقوم من خلال موازنتها الاستثمارية والجارية بالقيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدعم النمو في إجمالي الناتج المحلي بواسطة زيادة الطلب الكلي، ويجاب بأن أموال الضريبة في النظام الاقتصادي التقليدي قد يظن بأنها تأخذ أو تسحب من أصحاب القوة الشرائية العالية إلى أصحاب القوة الشرائية المنخفضة (تحول من طرف إلى آخر) وهذا لا يعني بأن دافعي الضرائب غير محتاجين لتلك الأموال في الطلب الكلي.

وواضح في هذه الحالة أن ما يحدث هو إنقاص الطلب الكلي من المكلفين بدفع الضريبة وزيادة الطلب الكلي لدى الفئة المستفيدة من تلك الأموال مما لا يعني تحفيز القطاعات الاقتصادية بخلاف أموال الزكاة التي لا تستخدم أموالها في الطلب الاستهلاكي؛ لأنها فائضة عن حاجة الفرد المزكي لسنة واحدة على الأقل مع قدرة المزكي على صرف تلك الأموال ضمن الحدود الشرعية المضبوطة بعدم الإسراف والتبذير، وفي حين أن تحويلها للفرد المحتاج سوف يدخلها ضمن الطلب النهائي من خلال حاجة هؤلاء الأفراد للإنفاق وهو ما يمكن أن يقود إلى تحفيز الاقتصاد للإنتاج بدرجة أكبر من النظام الاقتصادي التقليدي. وهذا دليل على إمكانية توظيف النماذج الرياضية مثل نموذج المدخلات والمخرجات أو نموذج ليونتيف لبيان كيفية تحفيز الاقتصاد أو تحفيز الطلب الكلي كما استخدمه النظام الليبرالي في أموال الضريبة.

ويمكن أن تثار إشكالية لدى البعض بأن أموال الزكاة لا تدفع في نفس الوقت حتى تحدث هذا الأثر للاقتصاد في نفس السنة، ويجاب بصحة القول بأن أموال الزكاة الكلية لا تدفع بنفس الوقت بسبب شرط حولان الحول؛ إلا أن الأثر نفسه باق.

وقد بينت بعض الدراسات بأن أموال الزكاة تحفز النمو الاقتصادي؛ لأنها موجهة لزيادة الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي؛ مما يشجع السلطات الحكومية في الاعتماد بشكل أكبر على أموال الزكاة لتعزيز النمو الاقتصادي بتبني الإلزامية في جمع وتوزيع الأموال الزكوية وهو ما يتطلب رفع جودة الخدمات في مؤسسات الزكاة[٤٦]. كما بينت دراسات أخرى بأن معالجة سلوك الامتثال المنخفض خصوصا لدى بعض الشركات لتقديم بيانات الزكاة يتطلب اهتمام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في المجتمعات لإصلاح نظام الزكاة لتحقيق النجاح في الآخرة والضمان الاجتماعي والازدهار الاقتصادي[٤٧].

الخاتمة:

تتضمن الخاتمة أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات، مجملة بالنقاط الآتية:

أولاً: النتائج:

١- هناك أثر للزكاة في زيادة الطلب الكلي من خلال القياس الكمي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات؛ الأمر الذي يسهم في إحداث التوازن التلقائي للاقتصاد.

٢- تسهم الزكاة كأداة مالية في اقتصاد إسلامي في الوصول إلى كفاءة عالية للتأثير إيجابيا في الطلب الكلي.

٣- تتمتع الأساليب الكمية مثل نموذج المدخلات والمخرجات بالقدرة على تفسير سلوك الزكاة رياضيا في زيادة الطلب الكلي من منظور إسلامي.

ثانياً: التوصيات:

١- وجوب تفعيل جمع أموال الزكاة من قبل ولي الأمر أو من ينوب عنه على وجه الإلزام.

٢- ضرورة إدراج الزكاة كأداة مالية تستخدمها الدولة في سياساتها العامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن التوازن التلقائي للاقتصاد.

٣- العمل على توظيف الأساليب الكمية والنماذج الرياضية لدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

الهوامش:

(١) خالد أبا الصافي المطيري. حكم استحداث الضرائب المعاصرة: ضريبة القيمة المضافة أنموذجا، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٨، ع٢، ١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢٢، ص ٤٤٠.

(٢) غازي عناية، **الاقتصاد الإسلامي، الزكاة والضريبة، دراسة مقارنة**، دار إحياء العلوم، الجزائر، ١٩٩٥.

(٣) بومدين بوكليخة، الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين تجربتي السودان والجزائر، **مجلة العلوم والبحوث الإسلامية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠١٥.

(٤) عبد الله الزبير عبد الرحمن، **وعاء الزكاة وما جد فيه**، بحث مُقدّم لمؤتمر الزكاة العالمي الثاني في السودان يوم ٣ آذار ٢٠١٥، مكتبة معهد علوم الزكاة، السودان، ص١١٧.

(٥) شادي الأحمد، وزكريا شطناوي، وعدنان ربابعة. الآثار الاقتصادية لدفع القيمة بدل العين في الزكاة: زكاة الفطر نموذجا، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٨، ع١، ١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢٢، ص ٣٠٨.

(٦) محمد أبو جريبان، ومحمد السكارنة. سياسة ترشيد الإنفاق العام من منظور إسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٨، ع٣، ١٤٤٤هـ الموافق ٢٠٢٢، ص ٥١.

(٧) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب (فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) (التوبة، ٥)، (٢٥) ١١٤/، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٢) ١/٥٣.

(٨) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، ٢/٢١٣.

(٩) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراماً (٩٨٩) 757/٢.

(١٠) النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث العربي، ٢/ ٣٢٤.

(١١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧٢٨٤) ٩/٩٣، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢٠) ١/٥١.

(١٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، ٢/٢١٣.

(١٣) عبدالله محمد سعيد ربابعة، توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية: تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٢، العدد الأول، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٩، ص ٤٣-٧٣. جدة، السعودية.

(١٤) محسن القزويني، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآلياته تحقيقه، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، العدد السابع، ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق آذار ٢٠٠٩، ص٢٢.

(١٥) محمد بلهادي، (٢٠١٩). دور مؤسسة الزكاة في تحقيق الأمن المجتمعي، بحث مُقدّم إلى **المؤتمر الدولي السابع لمركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات الاجتماعية**، البحرين.

(١٦) نور بريزة أبو بكر، وعبدالرحيم عبدالرحمن. **الزكاة والضرائب المعاصرة: دراسة مقارنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

(١٧) عبد الرزاق معايزية، الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مُقدّم إلى **المُلتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي في جامعة قالمة**، يومي ٣-٢٠١٢/١٢/٤، الجزائر.

(١٨) ولفريد فريتز باريتو عالم اقتصادي واجتماعي فرنسي مواليد ١٨٤٨، قدم مفهوم كفاءة باريتو وساعد في تطوير مجال الاقتصاد الجزئي، صاحب نظريتي أمثلية باريتو وأفضلية باريتو؛ وله مدرج إحصائي معروف باسم مخطط باريتو، وكذلك توزيع باريتو الاحتمالي.

(19) Joseph E. Stiglitz & Jay K. Rosengard, **Economics of the Publics Sector**, **w.w**. Norton & company, 2015 (4th edition).

(20) Robert S. Pindyck & Daniel L. Rubinfeld, **MICROECONOMICS**, Pearson college Div, 2008 (8th edition), pp 523-626.

(21) Robert S. Pindyck & Daniel L. Rubinfeld, **MICROECONOMICS**, Pearson college Div, 2008 (8th edition), pp 523-626.

(22) Richard A. Musgrave & Merton H. Miller, The American Economic Review, **American Economic Association**, Vol.38, No.1, Mar. 1948.

(23) Richard A. Musgrave & Merton H. Miller, The American Economic Review, **American Economic Association**, Vol.38, No.1, Mar. 1948.

(24) Mankiw N. Gregory, **Macroeconomics, Catherine Woods and Bleyer**, Library of Congress Cataloging-in-Publication Number:2009924581, 2015 (7th edition) , p7

(٢٥) الأفقية هي تحقيق أعلى المكاسب في ظل وجود محددات الموارد المتاحة، كما هو مفهوم من نموذج البرمجة الخطية وغيرها من نماذج الأوفقية (Maximization subject to Resource Constraints)

(26) Mankiw N. Gregory, **Macroeconomics, Catherine Woods and Bleyer**, Library of Congress Cataloging-in-Publication Number: 2009924581, 2015 (7th edition), p7.

(٢٧) انظر موسوعة الاقتصاد السياسي، ص٣٥٨.Encyclopedia of Political Economy: 2-volume Set. By Phillip O'Hara

(28) Richard A. **Musgrave** and Merton H. **Miller** · (1948). American Economic Review Vol. 38, No. 1, Mar. 1948, **Published By: American Economic Association**.

(29) National conference of State legislature: Principles of a High-Quality State Revenue System Fourth edition, June 2001; updated June 2007.

(30) Tax Policy Concept Statement: Guiding principles of good tax policy: A framework for evaluating tax proposals, The Association of International Certified Professional Accountants, 2017.

(31) Thomas A. Birkland. **An Introduction to the Policy Process: Theories, Concepts, and Models of Public Policy Making**, , Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2016 (5th edition), P44&p214.

(32) Joseph E. Stiglitz & Jay K. Rosengard. **Economics of the Publics Sector, w.w. Norton & company**, 2015 (4th edition), P62.

(33) Joseph E. Stiglitz & Jay K. Rosengard. **Economics of the Publics Sector, w.w. Norton & company**, 2015 (4th edition), p72-73.

(34) Toshihiro, Ihori, (2017). **Principles of Public Finance**, Published by Springer, 2017 (1st edition) , p27.

(35) David N. Hyman. **Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy**, Published by South-Western, Cengage Learning, Mason, USA, 2011 (10th edition), P36-42.

(٣٦) ثائر مطلق عياصرة، تحليل جداول المدخلات والمخرجات لقطاعات الاقتصاد الأردني المجمّعة لعام ٢٠٠٦، **مجلة المعاملات والبحوث الإسلامية**، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠١٢.

(٣٧) نور الدين شتوح، نمذجة الإنتاج الزراعي بتقنية تحليل المدخلات والمخرجات دراسة قياسية للاقتصاد الوطني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦، **مؤتمر اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية**، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٩.

(٣٨) زكريا فريد عبد الفتاح، التنبؤ بالتغيرات في المركز المالي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، **المجلة العلمية للاقتصاد**

والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع ١، ١٩٨٦، ص٤٢٠ – ٤٧٣.

(٣٩) زكريا فريد عبد الفتاح، التنبؤ بالتغيرات في المركز المالي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع ١، ١٩٨٦، ص٤٢٤.

(٤٠) زكريا فريد عبد الفتاح، التنبؤ بالتغيرات في المركز المالي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع ١، ١٩٨٦، ص٤٢٤.

(٤١) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في جمهورية مصر**، ٢٠٢٠.

(٤٢) **المعهد العربي للتخطيط**، بدون تاريخ.

(٤٣) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في جمهورية مصر**، ٢٠٢٠.

(٤٤) شادي الأحمد، وزكريا شطناوي، وعدنان ربابعة. **الآثار الاقتصادية لدفع القيمة بدل العين في الزكاة: زكاة الفطر نموذجا**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٨، ع١، ١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢٢، ص ٣١٣.

(٤٥) أسامة العاني، ومحمود الشويات. **محددات الاستهلاك في الإسلام في ضوء مقاصد الشريعة**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٧، ع١، ١٤٤٢هـ الموافق ٢٠٢١، ص ١٥٤.

(46) Ben Jedidia, K.and Guerbouj, K. (2021). "Effects of zakat on the economic growth in selected Islamic Countries: empirical evidence", International Journal of Development Issues, Vol. 20, No.1, pp 126-142.

(47) Saad, R.A.J.and Farouk, A.U. (2019), "A Comprehensive review of barriers to a functional zakat system in Nigeria: what needs to be done ?", International Journal of Ethics and System, Vol.35,No.1, pp 24-42.

المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- الأحمد، شادي، وشطناوي، زكريا، وربابعة، عدنان. الآثار الاقتصادية لدفع القيمة بدل العين في الزكاة: زكاة الفطر نموذجا، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٨، ع١، ١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢٢، ص ٣٠٨.
- بلهادي، محمد. دور مؤسسة الزكاة في تحقيق الأمن المجتمعي، بحث مُقدّم إلى المؤتمر الدولي السابع لمركز لندن للبحوث والدراسات والاستشارات الاجتماعية، (٢٠١٩)، البحرين.
- أبو بكر، نور بريزة، وعبدالرحمن، عبدالرحيم. **الزكاة والضرائب المعاصرة: دراسة مقارنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ٤٠.
- بوكليخة، بومدين. الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين تجربتي السودان والجزائر، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠١٥.
- أبو جريبان، محمد، والسكارنة، محمد. سياسة ترشيد الإنفاق العام من منظور إسلامي، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٨، ع٣، ١٤٤٤هـ الموافق ٢٠٢٢، ص ٥١.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في جمهورية مصر، ٢٠٢٠.
- الخطيب، خالد، وشامية، أحمد. أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣ (ط١).
- ربابعة، عبدالله محمد سعيد، توظيف الزكاة في تنمية الموارد البشرية: تجربة صندوق الزكاة الأردني أنموذجا، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٢، العدد الأول، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٩، ص ٤٣-٧٣. جدة، السعودية.
- شتوح، نور الدين. نمذجة الإنتاج الزراعي بتقنية تحليل المدخلات والمخرجات دراسة قياسية للاقتصاد الوطني للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦، مؤتمر اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٩.
- شحاتة، شوقي إسماعيل. التطبيق المُعاصر للزكاة، دار الشروق، جدة، السعودية، ١٩٧٧ (ط١).
- صيام، وليد، والخداش، حسام. الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ١٩٩٧ (ط٢).
- العاني، أسامة، والشويات، محمود. **محددات الاستهلاك في الإسلام في ضوء مقاصد الشريعة**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٧، ع١، ١٤٤٢هـ الموافق ٢٠٢١، ص ١٥٤.
- العبادي، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠ (ط١)، (٣٧٥/).
- عبد الرحمن، عبد الله الزبير. وعاء الزكاة وما جد فيه، بحث مُقدّم لمؤتمر الزكاة العالمي الثاني في السودان يوم ٣ آذار ٢٠١٥، مكتبة معهد علوم الزكاة، السودان.
- عبد الفتاح، زكريا فريد. التنبؤ بالتغيرات في المركز المالي باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ع ١، ١٩٨٦.
- عبد الله، إبراهيم علي، وعجارمة، أنور. مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، ١٩٩٣ (ط١).
- عليش، محمد. منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩ (د.ط).
- عياصرة، ثائر مطلق. تحليل جداول المدخلات والمخرجات لقطاعات الاقتصاد الأردني المجمّعة لعام ٢٠٠٦، مجلة المعاملات والبحوث الإسلامية، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠١٢.
- فوزي، عبد المنعم. المالية العامة والسياسة المالية، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٤ (د.ط).
- القزويني، محسن. مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآلياته تحقيقه، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد السابع، ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق آذار ٢٠٠٩.
- محرزي، محمد عباس. اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣ (د.ط).
- المطيري، خالد أبا الصافي. حكم استحداث الضرائب المعاصرة: ضريبة القيمة المضافة أنموذجا، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ١٨، ع٢، ١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢٢، ص ٤٤٠.
- معايزية، عبد الرزاق. الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مُقدّم إلى المُلتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي في جامعة قالمة، يومي ٣-٢٠١٢/١٢/٤، الجزائر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Al-Ahmad, Shade, Shatnawi, Zakaria, Rababaa, Adnan. The Economic Effects of paying the Cash Value instead of the goods in the Zakat: Zakat Al-Fiter as a model, Jordan Journal of

Islamic Studies, Vol. 18, No. 1, 1443/2022, p 308.

- Ben Jedidia, K.and Guerbouj, K. (2021). "Effects of zakat on the economic growth in selected Islamic Countries: empirical evidence", International Journal of Development Issues, Vol. 20, No.1, pp 126-142.
- Stiglitz, Joseph E. & Rosengard, Jay K. Economics of the Publics Sector,w.w. Norton & company, 2015 (4th edition).
- Pindyck, Robert S. & Rubinfeld, Daniel L. MICROECONOMICS, Pearson college Div, 2008 (8th edition).
- Musgrave, Richard A. & Miller, Merton H. The American Economic Review, American Economic Association, Vol.38, No.1, Mar. 1948.
- Gregory, Mankiw N. Macroeconomics, Catherine Woods and Bleyer, Library of Congress Cataloging-in-Publication Number: 2009924581, 2015 (7th edition).
- National conference of State legislature: Principles of a High-Quality State Revenue System Fourth edition, June 2001; updated June 2007.
- Tax Policy Concept Statement: Guiding principles of good tax policy: A framework for evaluating tax proposals, The Association of International Certified Professional Accountants, 2017.
- Birkland A. Thomas. An Introduction to the Policy Process: Theories, Concepts, and Models of Public Policy Making, , Routledge Taylor & Francis Group, London and New York, 2016 (5th edition).
- Ihori, Toshihiro (2017). Principles of Public Finance, Published by Springer, 2017 (1st edition).
- Hyman, David N. Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy, Published by South-Western, Cengage Learning, Mason, USA, 2011 (10th edition).
- Belhadi, Muhammad. The Role of the Zakat Foundation in Achieving Community Security, Research presented to the 7th international conference of the London Center for Research, Studies and Social Consultation, 2019, Bahrain.
- Bou Klikha, & Bou Madin. Zakat and its Role Achieving Economic Development: A comparative study between the experiences of Sudan and Algeria, Journal of Islamic Sciences and Research, Sudan University of Science and Technology, Vol. 16, Issue 2, 2015.
- The Central Agency for Public Mobilization and Statistics in the Republic of Egypt, 2020.
- AL-Khatib, Khaled, & Shamiya, Ahmed. Fundamentals of Public Finance, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2003, 1st edition.
- Chtouh, Noureddine. Modeling Agricultural Production using the Input-Output Analysis Technique: An Econometric Study of the National Economy for the period 2000-2016, Conference on Economics of Agricultural Production in Light of the Peculiarities of Agricultural Areas in Algeria and Arab Counties, University of Tebessa, Algeria, 2019.

- Shehata, Shawky Ismail. Contemporary Zakat Application, Dar Al-Shorouk, Jeddah, Saudi Arabia, 1977, 1st edition .
- Siam, Walid, & Al-Khadash, Hossam. Taxes and Accountability, Dar Almasira for Publishing and Distribution and Printing, Amman, Jordan, 1997, 2nd edition.
- Al-Abadi, Abdel Salam, Monarchy in Islamic Law, Beirut, AL-Resala Foundation, 2000, 1st edition, (3/75).
- Abdul Rahman, Abdullah Al Zubair. The Zakat Bowl and what is found in it, The Second International Zakat Conference in Sudan (3.3.2015), Zakat Science Institute Library, Sudan.
- Abdel Fattah, Zakaria Farid. Forecasting Chandes in Financial Position Using the Input-Output Model, Scientific Journal of Economics and Commerce, Ain Shams University, Faculty of Commerce, No. 1, 1986.
- Abdullah, Ibrahim Ali & Ajarmah, Anwar. Principles of Public Finance, Dar AL-Safaa for printing and publishing, Jordan, 1993, first edition.
- Alish, Mohammed. Grant Galile A brief Explanation of Khalil, Dar Al-Fikr, Beirut, 1989 (without edition).
- Ayasra, Thaer Motlaq. Analysis of the Input-Output Tables for Aggregated Sectors of the Jordanian Economy for the Year 2006, Journal of Islamic Muamalat and Research, Vol. 9, No. 1, 2012.
- Fawzi, Abdel Moneim. Public Finance and finance Policy, Dar Al Maaref for Publishing, Alexandria, Egypt, 1994 (without edition).
- Al-Qazwini, Mohsen. The Elements of Social Security in Islam and the Mechanisms for Achieving it, Ahl Al-Bayt Journal, No. 7, March 2009.
- Mahrazi, Mohammed Abbas. Public Finance Economics, University Press, Algeria, 2003 (without edition).
- Al-Mutairi, Khaled Aba Al-Safi, Ruling on Introducing Contemporary Taxes: Value-added Tax as a Model, Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 18, No. 2, 1443/2022, p440.
- Abu Jriban, Mohammed & Al-Sakarneh, Mohammed. Policy of Public Cost Saving from an Islamic Perspective, Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 18, No. 3, 1444/2022, p 51.
- Hussein, Khaled. Islamic Economics: Knowledge Status and Development, published research for the 7th International Conference on Islamic Economics for the period 1-3/3/2008, Organized by the Islamic Economics Research Center, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.
- Maayzreh, Abdul Razzaq. The Economic Effects of Zakat and its Role in Achieving Sustainable Development, A research Presented to the International Forum on the Components of Achieving Sustainable Development in the Islamic Economy at the University of Guelma, 3-4/12/2012, Algeria.

- Alani, Osama & Alshuwiaat, Mahmoud. Determinants of Consumption in the Light of Maqasid Sharia, Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 17, No. 1, 1442/2021, p 154.
- Abu Baker, Nour Bariza & Abdul Rahman, Abdul Rahim. Zakat and Contemporary Taxes: A Comparative Study, Journal of Islamic Economics, Vol. 20, No. 1, Jeddah, Saudi Arabia, p 40.
- Rababa, Abdullah Muhammad Saeed, Employing Zakat in Human Resources Development: The Experience of the Jordanian Zakat Fund as a Model, Journal of Islamic Economics, Vol. 22, No. 1, Jeddah, Saudi Arabia, p 43-73.
- Saad, R.A.J.and Farouk, A.U. (2019), "A Comprehensive review of barriers to a functional zakat system in Nigeria: what needs to be done ?", International Journal of Ethics and System, Vol.35,No.1, pp 24-42.